

# خطاب

محمد بهي الدين بركات بك

في

مجلس النواب

لمناسبة عرض مشروع القانون

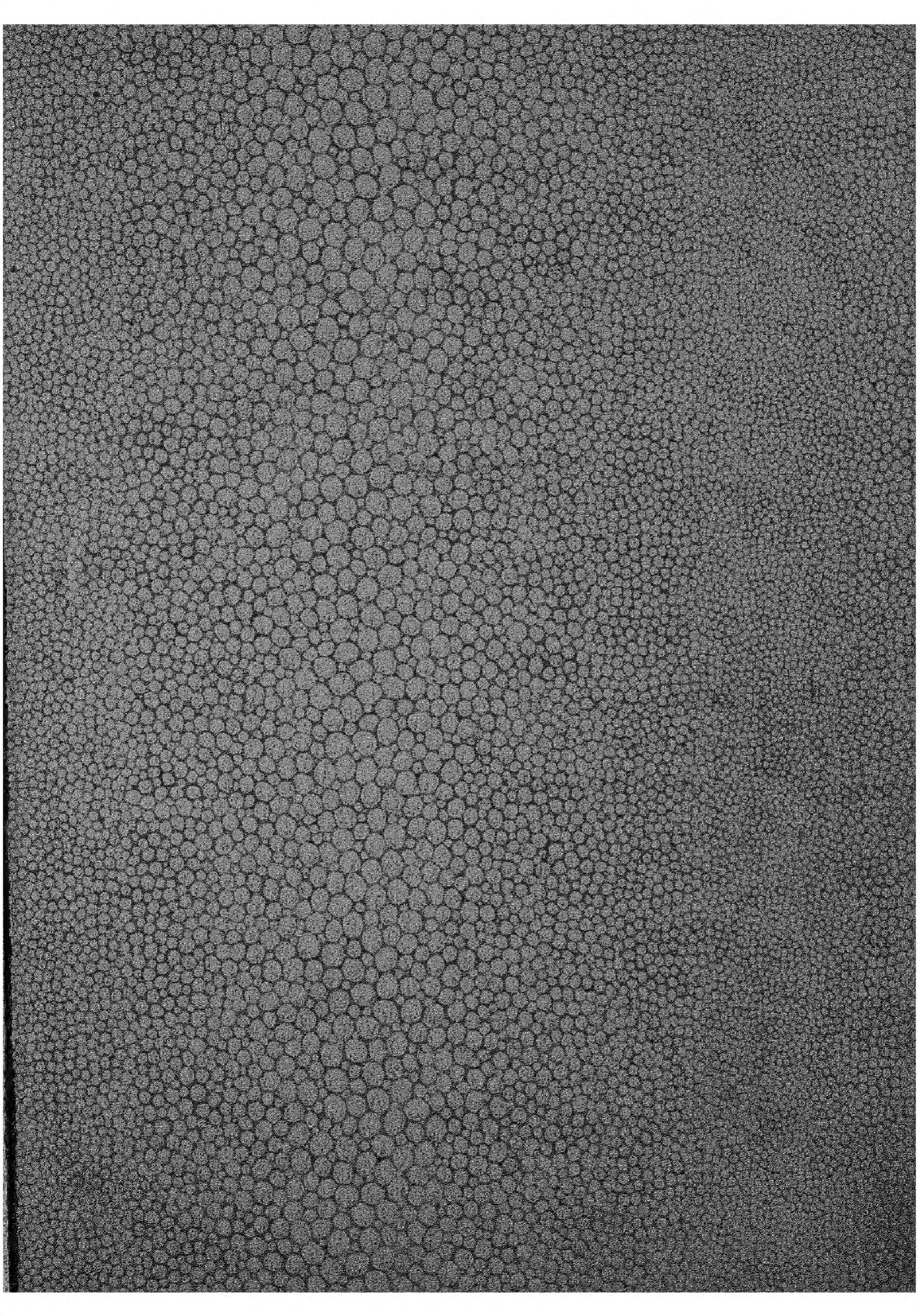
بإبرام معاهدة الصداقة والتحالف

بين مصر وبريطانيا العظمى

---

دار النشر الحديث













# خطاب

بهي الدين بركات بك

في مجلس النواب

لمناسبة عرض مشروع  
القانون بإبرام معاهدة  
الصداقة والتحالف بين  
مصر وبريطانيا العظمى



أبها الزملاء المحترمون :

أرجو أن تسمحوا لي بكلمة قصيرة عن المعارضة .

ليس فينا من يجهل أن الانجليز أساتذة في الدماء ، أساتذة في الاستعمار ،  
أساتذة في تحرير المعاهدات .

ففي كل يوم نرى لهم من الخطب والمذكرات ما يزنون ألفاظه وزناً ،  
وما هو مالك لمناحي الكلام ، بقدرة لا تبارى ، حتى لقد نسب اللغة الانجليزية  
قصور ، لما فيها من غموض ولكنه غموض مقصود ، لأنهم يرون أن قواعد  
الحياة لا يمكن أن تكون صريحة بسيطة ، لذلك تراهم يضعون القواعد  
والألفاظ بحيث يمكنهم إذا ما حزب الأمر وجد الجد أن يستفيدوا منها .

ومع ذلك فأنهم عند ما أرادوا تحرير مشروع معاهدتهم معنا ، ورغم  
وجود خبراء منهم بيننا ، فانهم أرسلوا لنا خبيراً في تحرير المعاهدات يتولى  
اختيار الألفاظ ووضع الصيغ ، حتى لا يفلت منهم معنى أو لفظ أو تعبير  
لا يؤدي لهم المعنى المقصود تماماً ، فهل يمكن أن تتصوروا أن معنى من  
المعاني ، أو تأويلاً من التأويلات ، التي يقولها واحد منا تكون غابت عنهم ،  
والمعاهدة قد كتبت بلغتهم التي هم أهلها وأصحابها ؟ كلا يا سادة .

ومع ذلك فلست أشك أن من بين مفاوضينا من بلغ في معرفة اللغة  
وملك ناصية البيان واشترك في المفاوضات مع الانجليز منذ نحو عشرين

عاماً ، فلا يمكن أن تكون غابت عليهم مناحى الألفاظ وتاويلاتها ، ولذلك أرى من واجبنا جميعاً أن نقول بتمام الجرأة ومنتهى الصراحة كل معنى يحول بخاطرنا جزءاً منا بأن هذا المعنى لا يمكن أن يكون بعيداً عن ذهن المفاوضين الانجليز أو المصريين ، خشية أن يقال إننا قد نذهب إلى عصبية الأمم فيتمسكون علينا بتأويل قاله أحدنا ، إذ هم أعلم منا بطرق التأويل وليسوا في حاجة لارشادنا .

زملائي المحترمين :

منذ قامت الحركة الوطنية ونحن نرى مشروعات تقدم لمصر عن معاهدات فينقسم فيها الرأي العام .

قدم لنا مشروع ملنر فطعن فيه فريق كبير منا ولم يقل أحد إن الطاعنين فيه لم يحترموا واجب الوطنية .

وقدم لنا مشروع ثروت تشامبرلن فطعن فيه فريق كبير من الأمة ولم يقل أحد إن الطاعنين فيه خالفوا حقوق الوطن .

وها هي ذي أيرلندا نرى على رأسها اليوم زعيمها دى فاليرا الذي كان أول خصوم المعاهدة الانجليزية وانشق مع من انشقوا على أنصار المعاهدة ولم يقل أحد بأنه لم يكن وطنياً .

ذلك أن من يطلب الكثير لبلاده لا يمكن أن يتهم في وطنيته ، فهو لاء هم رسل المستقبل ، هم نواة الجيل القابل . وهم علامة الحياة التي ترنو لها البلاد ، فالرضى ليس غاية في الحياة ، ولكن الكد والجد والتحضر إلى الأمام كل تلك من علائم النهوض والرقى .



زملائي المحترمين :

لقد كنت دائماً من مبدأ الاتفاق والمفاوضة ، ولم أكن يوماً من أنصار الحزب الوطني ، ولكني أرى من الواجب علينا أن نحترم لهم آراءهم ونقدس حقهم في الدفاع عنه ، لأننا إذا خالفناهم فيه فما ذلك لعيب في مبدئهم الوطني ولكن لا اعتقاد منا بعدم استطاعة تحقيقه . وإلا ففي اليوم الذي نستطيع فيه تحقيق ذلك المبدأ فأنا نكون أول السعداء المغتربين لأن ذلك يكون معناه أنا بلغنا من الشأن والقوة والبأس ما يجعلنا نملئ ارادتنا ، فهلا يكون ذلك يوم فخر لنا جميعاً .

زملائي المحترمين

إن أغلب المفاوضين الذين وقعوا هذه المعاهدة ، هم من أصدقائي الحميمين ، أبادلهم ويبادلونني ودأ بود ، وعطفاً بعطف ، ومحبة بمحبة ، واحتراماً باحترام . ولقد ربطتني ببعضهم علاقات منذ الصبا ، وقاسمت بعضهم الآخر كما قاسمت أياً ما في السراء والضراء . وما كانت تلك الصلات لتبقى ، لولا الاحترام المتبادل ، وما كنت لأبقى على صداقتي لهم لو لم أكن جازماً باخلاصهم ، وما كنت لأعتبر نفسي جديراً بصداقتهم ، إذ لم أر في نفسي صراحة مثل صراحتهم ، ومحافظة على رأيي واحتراماً لعقيدتي مثل ما هم عليه من صراحة وثبات .

لذلك سأتكلم عن المعاهدة التي وقعوها بكل صراحة واخلاص ، لأن العلاقة التي تربطنا أساسها احترام الرأي والمصارحة في حقوق الوطن .



## زملائي المحترمين :

إن من بيننا مسلمين وأقباطاً ، من غير أن يكون للدين تأثير في الصداقات بيننا ، فكل يعتقد عقيدة صاحبه ، ونحن لا نبلغ الرقي الأوربي أو نكون أمناء للحياة البرلمانية ، حتى نجعل حرية الرأي فوق الاعتبارات الشخصية فلا تؤثر صداقة المعاهدة أو توقيعها على صداقة محביها ومخالفها ، كما لا يؤثر اختلاف المذهب أو الدين على تلك الصداقة .

وبهذه الروح أرجو أن أنتقل مع حضراتكم إلى بحث موضوع المعاهدة بحثاً يجعل فيه الحجة تفرع الحجة ، لا التهمة تفرع التهمة ، فهذا وحده نكون أدينا واجب الوطنية ولبينا داعي الوطن .

سأتكلم عن المعاهدة على نحو يخالف ما اتبعه بعض من سبقني من حضرات زملائي ، فقد تكلموا عن المعاهدة في ذاتها بصرف النظر عما سبقها من المحادثات والمفاوضات والمشروعات ، وناقشوا ما رأوا فيه اعتداء على استقلال البلاد وما كان منطبقاً على الاستقلال التام أو غير منطبق عليه . ولكني رأيت أن يكون بحثي متصلاً بماضي وبما سبق أن أبديته من الآراء ، متصلاً بما سبق أن قبلته من الارتباطات . ومن أجل ذلك لا أريد أن أستطرد في بحث فقهي أو قانوني ، بل أريد أن أتناول المسألة من وجهتها العملية وأن أقارن بنوع خاص بين مشروع المعاهدة الذي انتهت إليه المفاوضات في سنة ١٩٣٠ ومشروع المعاهدة الحالي ، حتى إذا كانت المعاهدة الأخيرة قريبة جداً من معاهدة سنة ١٩٣٠ دعوت حضراتكم إلى قبولها ، أما إذا كان البعد بينهما شاسعاً ، استندت إلى البيان الذي سأدلى به ، لأطلب من حضراتكم رفضها . وأظن أني في موقف ' هذا أتفق تماماً مع أشد أنصار المعاهدة .



وسأقسم كلامى إلى أربعة أقسام :

١ - النقطة العسكرية .

٢ - السودان .

٣ - الامتيازات الأجنبية .

٤ - الأعباء المالية التى تترتب على هذه المعاهدة .

أولاً - النقطة العسكرية : لدى حضراتكم الخريطة المرافقة

للمعاهدة والخريطة التى ألحقت بالتقرير المقدم من لجنة الخارجية ، فأرجو أن تنظروا فيها لتروا الخط الأحمر الذى يبتدىء من القنطرة وينتهى عند بئر أحمر ويحدد تماماً المنطقة التى سيقم فيها الجيش البريطانى .

هذه المنطقة ، طبقاً لمشروع معاهدة ١٩٣٠ كان يجب أن تكون غربى قناة السويس وشرقى خط ٣٢ طولا ، وأن تنتهى عند تقابل الخط ٣٢ طولا مع الخط ٣٠ عرضاً . فمن ذلك تبينون أن المنطقة التى كانت مخصصة لتدريب الجنود وإقامتهم طبقاً لمشروع سنة ١٩٣٠ أقل بكثير من نصف أو ثلث المنطقة التى أصبحت لهم الآن ، كما تجدون أن هذه المنطقة الأخيرة تبعد عن المنطقة الواردة فى مشروع سنة ١٩٣٠ بثمانية وأربعين كيلو متراً وتجدون كذلك أن المنطقة الجديدة المخصصة لتدريب الجنود تبلغ مساحتها مليونين ونصف مليون من الأفدنة أى ما يوازى نصف المساحة المنزرعة من جميع أراضي القطر المصرى فى بلا شك منطقة لا يستهان بها .

يضاف إلى ما تقدم ما قضت به المعاهدة من أنه فضلاً عن أراضي الثكنات فإن أى جزء من الأراضي المعدة للتدريب يصبح تابعاً للمعسكر متى



نزل به نفر من الجنود الانجليز ولو لم يضربوا فيه خيامهم . فما هي حدود هذه المنطقة ؟ لقد أغفلت المعاهدة أمر تحديد هذه المنطقة وبذا تركت النظر فيها لمحض اختيار ومشیئة السلطة العسكرية ، وهي تستطيع أن تطبق هذا النص على كل بقعة يتوجه اليها الجنود البريطانيون لاجراء المناورات أو على سبيل النزهة .

وفوق ذلك فقد قضت المعاهدة بجعل تلك المنطقة تحت حكم وإرادة السلطة الانجليزية دون سواها ، فهي بصفتها عملاً من سلطة الحكومة المصرية كما يدل على ذلك نص الفقرة الثالثة حرف ( ا ) من الاتفاق الخاص بالاعفاء والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية وهو المراد بالمعسكرات البريطانية ، .

الأراضي والأماكن المخصصة لقوات صاحب الجلالة بمقتضى المادة الثامنة وملحقها بالمعاهدة وغيرها من الأراضي التي قد تخصص لها بالاتفاق بين الحكومتين ، إما زيادة على الأراضي السالفة وإما عوضاً عنها وتشمل المعسكرات المؤقتة ومعسكرات المبيت في مناطق التمرين والمناورات المقررة في المعاهدة حينما تستخدم المناطق المذكورة لهذا الغرض ، وأهمية هذا الكلام تظهر مما ورد في الفقرة الخامسة من الاتفاق المشار اليه ونصها .

« وفي غير اخلال بالحقيقة المقررة من أن المعسكرات البريطانية هي أرض مصرية لا ينبغي انتهاك حرمة هذه المعسكرات ، ويجب أن تبقى خاضعة لرقابة ونفوذ السلطات البريطانية المختصة وحدها ،

فما الداعي لهذا كله ؟ إنه واضح الدلالة على أنه فصل تام لهذه المنطقة من كل نفوذ أو سلطان مصرى .



لم يكتف مشروع المعاهدة بهذه النصوص بل أضاف إلى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ الحق في وضع ثلة صغيرة في بور سعيد ومثلها في السويس

هذا يا حضرات النواب فيما يتعلق بالقوى البرية ، أما فيما يتعلق بالقوى الجوية فالنفوذ البريطاني كامل شامل ، ولا توجد قطعة واحدة من أراضي القطر المصري خالية من هذا النفوذ الجوي ، أى الاحتلال الجوي ، وليت الأمر يقتصر على ذلك ! فأتنا قد التزمنا بأن نلبى كل طلبات الجنود البريطانية الخاصة بإيجاد منازل جديدة. وقد قال زميلي الأستاذ فكرى أباطه بأنه يوجد للطائرات ٤٠ منزلاً ذكر أسماءها. والمادة الرابعة عشرة صريحة لا تحتمل شكاً في إلزام الحكومة المصرية تلبية كل الطلبات التي تقدم لها في هذا الشأن أو تنص على ما يأتي :

« نظراً لأن سلامة الطيران تتوقف على إعداد كثير من الأماكن لنزول الطائرات فإن الحكومة المصرية ستسعى وتيسر على الدوام المنازل والمراسي الصالحة لنزول الطائرات البرية والبحرية في الأراضي والمياه المصرية وستحقق الحكومة المصرية أى طلب يقدم من القوات البريطانية لأعداد المنازل والمراسي الإضافية التي تدل التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافياً لحاجات الحلفين » .

ذلك هو مدى النصوص الخاصة بالطيران . وبعد ذلك تأتي نصوص خاصة بمنح جميع التسهيلات اللازمة لممر مستخدمى القوات البريطانية والطائرات والمهمات من وإلى منازل الطائرات البرية ومراسي الطائرات البحرية السالفة الذكر .



وهذه نصوص إذا تصفحها الانسان لا يمكن أن يتصور سلطة أوسع منها لبلد على بلد .

قالوا إن بقاء المعسكرات والقوات في الاسكندرية والقاهرة مؤقت حتى يتم بناء الشكنات . ولكنى أود أن أبين لحضراتكم الفارق الهائل بين ماتضمنه مشروع سنة ١٩٣٠ وبين ماورد في المعاهدة المعروضة على حضراتكم فقد ورد في مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ أن الحكومة المصرية ستعد الشكنات اللازمة لايواء ٨٠٠٠ جندي . (وتفصيل ذلك وارد بصفحة ١٣٦ من الكتاب الأخضر بالفقرة السادسة ) .

على أنه لم يتفق في هذه الفقرة على المكان الذي ترابط فيه القوات البريطانية وأرجو أن أنه حضراتكم إلى أن عدم الاتفاق لم يكن منصباً على تجاوز الخط ٣٢ أو عدم تجاوزه ، وإنما كان الخلاف على تحديد مكان هذه القوات ، وهل يقع جنوبى الاسماعيليه أو في نقطة أخرى . ويتضح ذلك مما هو وارد في مشروع اتفاقية سنة ١٩٢٩ التى نصت على أن تكون النقطة العسكرية شرقى الخط ٣٢ إذن فأن تجاوز هذا الخط لم يكن فى الحسبان مطلقاً عند وضع هذه المعاهدة

وإلى حضراتكم ما جاء تحت نمرة ٦ فى الصفحة ١٣٦ من الكتاب الأخضر عن مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، لم يتفق على هذه الفقرة بنصها الحالى ، بل اتفقنا فقط على أن مصر تبني من الشكنات ما يقابل ما يسلم اليها من الشكنات التى يملكها الجيش البريطانى ، والمفهوم أن الشكنات البريطانية فى معسكر الاسماعيليه الحالى تكفى ٥٥٠٠ عسكرى وأن مصر تبني شكنات فقط لأقامة العدد الباقى من الجيش البريطانى أى ٢٥٠٠ عسكرى . وأما المطارات فقد اتفق على نقل مطارات حلوان ومصر الجديدة إلى أبى صوير



الحالية وأن عدد رجال الطيران لا يزيد على ثلاثة آلاف رجل ومن هؤلاء  
٥٠٠ من الطيارين والباقيون من العمال والميكانيكيين ،

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء : أود أن أصحح خطأ  
مادياً وقع فيما تلاه حضرة الأستاذ بهي الدين بركات بك . اتضح فيما بعد  
أن الشككات الموجودة فعلاً لا تكفي إلا ٢٥٠٠ عسكري لا ٥٥٠٠ أى أن  
هذه المسألة دونت معكوسة في الكتاب الأخضر، ولكنها وضحت في  
معاهدة سنة ١٩٣٦

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد بهي الدين بركات بك : كنت أتمنى  
لو تلافي حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هذا الخطأ عند طبع  
الكتاب الأخضر

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء - لم يظهر هذا الخطأ إلا  
أثناء المحادثات الأخيرة وهو خطأ مادي يبناه في معاهدة سنة ١٩٣٦ فقد  
ذكرنا أن الشككات الموجودة تكفي لأيواء - ٢٥٠٠ جندي لا ٥٥٠٠ جندي .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد بهي الدين بركات بك - إذن أسجل  
أن هذه الأبحاث والمذكرات لم تبحث البحث الكافي قبل وضعها .

يعترف مشروع المعاهدة الحالية أن الشككات المقامة في الاسماعيلية تكفي  
لألفين من رجال القوات البرية ، و ٧٠٠ من رجال القوات الجوية ، و ٤٥٠  
موظفا مدنيا . وعلى الحكومة المصرية أن تتوسع في انشاء الشككات حتى  
تكفي لعشرة آلاف من رجال القوات البرية ، و ٤٠٠ طيار ومعهم ذلك  
الجيش الجرار من المستخدمين الملحقين للإدارة والأعمال الفنية ، ولا يشمل



هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والعمال . فتأملوا حضراتكم ٤٠٠ طيار يلزم لهم ٣٠٠٠ من الرجال المدنيين ، ويظهر من هذا أنه بينما كنا نعتبر أن الشكنات التي نص على انشائها في مشروع سنة ١٩٣٠ أقل من نصف الشكنات الموجودة الآن بالاسماعيلية ، إذ بالمعاهدة الحالية - أو على الأقل هذا ما ولده في نفوسنا خطأ الكتاب الأخضر - تجعلها أربعة أضعافها، أى أننا نتكلف أكثر من ثمانية أضعاف ما كان متفقاً عليه في مشروع سنة ١٩٣٠ ، فإذا ما خصمنا قيمة ربع التكاليف ، وهو ما ستدفعه الحكومة البريطانية ، أصبح ما نتكلفه في إنشاء الشكنات بموجب المعاهدة الحالية ستة أضعاف ما كان مقرراً لها في مشروع سنة ١٩٣٠ .

### ثانياً - الطرق والسكك الحديدية : إن إنشاء الطرق

والسكك الحديدية عبء جديد فرضته علينا معاهدة سنة ١٩٣٦ إذ لم يكن له نظير في مشروع سنة ١٩٣٠

\*\*\*

ثم ما هي مدة إقامة الجنود البريطانية في الأراضي المصرية ؟  
هنا أستمحكم العذر في أن أتلو على حضراتكم النص كما ورد في المادة الثامنة من المعاهدة الحالية :

« ... فألى أن يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة »

ومن الغريب أن كل من يتصفح الكتاب الأخضر عن مفاوضات سنة ١٩٣٠ يجد أن الجانب المصرى كان يتمسك دائماً بأن يكون النص



« إلى أن يصبح الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القنال وسلامتها التامة حتى يصل مدد الحليف ، والذي يسترعى النظر أن النص الخاص بهذه المسألة الهامة تطور فى سنة ١٩٣٠ على نحو لا أدرى كيف حدث ، لأن الانجليز أنفسهم سلخوا بأن تبقى القوات البريطانية فى مصر إلى أن تصبح القوات المصرية قادرة على أن تحمى القنال بمفردها إلى أن يصل مدد الحليف .

وإلى حضراتكم ما جاء بهذا الخصوص فى صفحة ٥٠ من الكتاب الأخضر : « ملاحظة — فى المساء وصل النص المقترح ومعه خطاب خاص من الأونورايل سيسل كامبل وهذا هو النص المذكور . » إلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها بموارده الخاصة أن يصد هجوماً على القنال حتى يصل مدد الحليف . . . . الخ ، فكيف اختفت العبارة الأخيرة ؟ إلى لا أدرى سبب حذفها ولا كيفيته اوفى يقينى أن هذا النص من المسائل الهامة التى كان يجب أن يعنى بها فى الكتاب الأخضر عن سنة ١٩٣٠

إن عبارة « حتى يصل مدد الحليف » تزداد أهمية إذا عرفنا أن للانجليز قوات مرابطة فى فلسطين على مدى نصف ساعة أو ساعة من مصر . فعندما نقول ( إلى أن يصل مدد الحليف ) ، ونحن نعلم أن قوات الحليف موجودة فى فلسطين ، يكون من السهل على مصر أن تثبت أن قواتها قد وصلت إلى الحد المطلوب . إذن فحذف العبارة المشار إليها مقصود لغاية ، هى تعجيز مصر عن إثبات أن جيشها أصبح قادراً بمفرده على حماية القنال ، خصوصاً متى علمنا أن الارتباكات العالمية جعلت الدول العظمى ومن بينها بريطانيا



نفسها تبحث عن حلفاء يشدون أزرها ، لأن أية دولة لا تستطيع بمفردها أن تقف في معترك الميدان الدولي العام . فاذا كان هذا حال الدول الكبرى فكيف تستطيع مصر أن تدعى أنها قادرة بمفردها على الدفاع عن القنال ؟ إن النتيجة الحتمية لذلك ، هي أن يبقى الاحتلال إلى ما شاء الله .

أما ما قاله حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء في الجلسة الأخيرة من أن تفسير هذا النص ، هو أن تصل القوات المصرية إلى عشرة آلاف فهو تفسير لا تؤيده النصوص ، لأن الحكومة البريطانية يمكنها القول في صراحة إنها وإن كانت تحتفظ في مصر بعشرة آلاف جندي فقط ، إلا أنها تستطيع أن تزيدها في حالة خطر الحرب بما لها من قوات مرابطة في فلسطين ومالطة وقبرص وجبل طارق . أما مصر فعليها أن تدافع عن نفسها بمفردها ، ولذلك يجب أن يكون عدد جيشها الذي يدافع عن القنال أكبر من ١٠٠٠٠ جندي بكثير .

لا تقولوا أيها السادة إنني أتعسف في التفسير ، فالمعاهدات تكتب ليوم الخلاف لا ليوم الاتفاق ، ليوم الجفاء لا ليوم الصفاء ، فاذا لم نكن قد احتطنا للمستقبل ، فسنعامل بالنصوص التي اتفقنا عليها ، لا بما يقال عن النوايا الحسنة والاخلاص المتبادل .



## مدة المحالفة وشروط التأيد

لقد كان المفاوض المصري في مفاوضات سنة ١٩٣٠ يناضل بعزم وثبات حتى توصل إلى حذف النص الخاص بجعل المعاهدة أبدية ، وتوصل إلى النص على أن عهبة الأمم تنظر في كل خلاف ينشأ بين الطرفين على أى نص من النصوص ، ولكن رأينا في معاهدة سنة ١٩٣٦ يرجع بنا إلى الزراء ، فيقر أبدية النصوص الواردة في المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ وإني أترك الكلام الآن عن نصوص المواد الثلاث الأولى وأتكلم عن المادة السابعة لأهميتها ونصها: « إذا اشتبك أحد الطرفين في حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر يقوم في الحال بانجاده بصفته حليفا وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتي ذكرها .

وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر ، في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها في أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والامبراطور ، داخل حدود الأراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع وجميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه بما فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات ، .  
ولهذه المادة فقرة تكميلية سأرجع إليها فيما بعد .



إن أول ما يستوقف نظري في المادة المذكورة هو الغرض الثالث منها وهو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، لأنه لم يكن وارداً في مشروع سنة ١٩٣٠ وهذا تسوية لحالتنا .

وليت الأمر وقف عند هذا الحد فإن من يقرأ النص الانجليزي لهذه العبارة يجده أقسى بكثير من النص العربي فقد كتب كما يأتي :

Apprehended international emergency

وترجمتها الحرفية « خشية مفاجأة دولية ، لا « قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » .

فما هو المقصود بهذه العبارة يا حضرات النواب المحترمين ؟ إن المقصود منها الحالة التي عهدناها في السنوات الأخيرة . فإذا جاء هتلر واحتل منطقة الرين وكانت فرنسا متحفزة لذلك ، خشي من قيام مفاجأة دولية . وإذا قام موسوليني وصرح أن لديه ثمانية ملايين من الجنود المدججين بالسلاح يجهزهم للنضال عن بلادهم خشي من قيام مفاجأة دولية ، وإذا انقسمت اسبانيا على نفسها كما هو قائم اليوم خشيت مفاجأة دولية . أو إذا قامت ألمانيا وأعلنت الحرب على البلشفيك وحالفتها فرنسا خشيت مفاجأة دولية . حدثوني بربكم أي حالة — ونحن نعيش في عصر الأزمات — لا ينطبق عليها هذا النص ؟

أنتقل بعد ذلك إلى تفسير معنى التأيد ، تاركا الفقه الدولي والأبحاث القانونية جانبا فأنها ستتضاءل أمام الواقع ،



فهاهى ذى انجلترا فى معاملتها مع أملا كما التى وصلت إلى درجة الدومنيون (الممتلكات المستقلة) قد عقدت عدة مؤتمرات مع هذه الممتلكات تقرر فيها أن جميع تلك الدول أعضاء فى عصبة الأمم البريطانية باختيارها وهى بالانجليزية „Freely Associated“ وبالفرنسية “ Librement Associés ” .

وقالوا إن هذا معناه أن لكل منها حق الانفصال ، وأضرب لذلك مثلاً ما حدث فى جنوب أفريقيا فإنه قد نص صراحة عند التصديق على هذه المعاهدة بأن هذا التصديق لا يعارض وحققها فى الانفصال عن الدولة البريطانية متى شاءت ، فانظروا يا حضرات النواب المحترمين . إنه فى الوقت الذى تتطور الامبراطورية البريطانية وتعطى الحرية الكاملة للدومنيون فى الانفصال عنها ، نراها تصر على جعل المعاهدة بيننا وبينها أبدية وبشروط جديدة لم تكن موجودة فى مشروع سنة ١٩٣٠

هذا فيما يتعلق بالزمن وهو ليس كل مانصت عليه تلك المادة ، بل إنها نصت أيضاً على حرية الانتقال ، تلك الحرية المفروضة علينا بصفة أبدية بمقتضى المعاهدة ، ولشرح ذلك ننقل الى الصفحة ٥٦ من معاهدة التحالف فقد جاء فى الفقرة ٦ — ما يأتى :

« تمشياً مع أحكام معاهدة التحالف توافق الحكومة المصرية بمقتضى هذا على أن تتمتع القوات البريطانية بما يأتى :

(١) حرية الانتقال بين المعسكرات البريطانية وبين المداخل العادية الى الأراضى المصرية من طريق البر أو البحر أو الهواء وسوف يجرى بالطبع التشاور مع السلطات المصرية فى شأن تحركات الأقسام الكبيرة من الجنود أو المقادير العظيمة من العتاد ( المهمات ) أو العجلات بالسكك الحديدية أو فى الطرق المستخدمة للمرور العام . .



فما هي هذه المداخل العادية للقطر المصرى أيها السادة ؟ تلك المداخل هي : الاسكندرية ، دمياط ، بور سعيد ، السويس ، القنطرة من الشمال ووادى حلفا من الجنوب ، هذه جميعها تعتبر من المداخل العادية ، نخبرونى بربكم ماذا تبقى من البلاد المصرية دون أن يكون للحكومة البريطانية الحق فى اجتيازه فى أى وقت من الأوقات ؟

وليت الأمر فى المنطقة العسكرية وقف عند هذا الحد ، بل إن الأمل الوحيد الذى كنا نطنطن به ونعتبره سفينة النجاة قد ضاع أيضاً ، وكيف ذلك ؟

نصت المادة الثامنة من الفقرة الأخيرة منها على ما يأتى :

« ومن المتفق عليه أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة فى المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضرورياً لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة ، فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة ، أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقاً للإجراءات التى قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان ، .

وكان النص فى سنة ١٩٣٠ ينتهى عند ذلك ، ولكن معاهدة سنة ١٩٣٦ أضافت الى هذا النص العبارة الآتية :

« طبقاً لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة ، .

وما الحكمة فى هذه الاضافة ؟ الجواب عن ذلك بسيط ، فقد أخفقت عصبة الأمم فى معالجة المشاكل الدولية التى قامت فى السنين الأخيرة ، إذ



فشلت في تسوية النزاع الذي قام بين الصين واليابان ، كما فشلت في تسوية النزاع بين إيطاليا والحبشة وكثير من المسائل التي تناولتها ، مما دعا الدول وعلى رأسها بريطانيا للتفكير في إيجاد ضمان آخر ، أو تعديل لنظام عصبة الأمم مما يكفل احترام قراراتها .

ولكن مصر ، يا حضرات النواب المحترمين ، يجب أن تستثنى من هذه القاعدة ، فتحرم من أى تعديل يوجب على القوى احترام حق الضعيف . ولو كان هذا النص وارد في مشروع سنة ١٩٣٠ لقلنا لم يجد في الأمر شيء ، ولكنه أضيف في المعاهدة الحالية في الوقت الذي أصبح فيه نظام عصبة الأمم موضع البحث ، وذلك لحرماننا من كل ضمان قد نستفيد منه في المستقبل

قد يقال إننا لم نحرم هذا الضمان ، لأن بقية الفقرة المذكورة تنص على أن الخلاف يجوز عرضه كذلك ، على أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقاً للأجراءات التي سيتفق عليها الطرفان المتعاقدان ،

ولكن هذا الضمان من السهل على انجلترا أن تضع في سبيله العقوبات الممكنة وغير الممكنة من أن تجعل تطبيقه مستحيلاً أو إذا طبق فأنما يطبق لصالحها .

إذن فالنقطة العسكرية أصبحت أوسع نطاقاً مما كانت عليه في مشروع سنة ١٩٣٠ وتكاليف الثكنات وغيرها أبهظ علينا وأقسى ، وشرط التأيد أصعب وأشد .

يؤخذ من ذلك أن مركزنا في سنة ١٩٣٦ أصبح — بلا شك — أسوأ بمراحل من مركزنا في سنة ١٩٣٠ وأنه ليس هناك محل للمقارنة بين نصوص



مشروع سنة ١٩٣٠ وبين نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ فما بالنأيا السادة إذا  
لم تقتصر على المقابلة بمشروع سنة ١٩٣٠ وتجاوزناها إلى المقارنة بطلبات  
الوفد المصرى فى سنة ١٩٢٠ ؟

ها هى ذى طلبات الوفد فى سنة ١٩٢٠، وها هو ذا الطلب الذى قيل لنا إنا  
وصلنا إلى أفضل منه بمراحل : تنص المادة الثامنة من مشروع الوفد فى سنة  
١٩٢٠ على ما يأتى :

« لبريطانيا العظمى — إن رأت لزوماً — أن تنشئ على مصاريقها  
بالشاطئ الأسوى لقنال السويس نقطة عسكرية للمساعدة على صد ماعساه  
أن يحصل من الهجمات الأجنبية على هذا القنال .

تحديد منطقة هذه النقطة يحصل بعد بمعرفة لجنة مكونة من خبراء  
عسكريين من الطرفين بعدد متساو.

ومن المتفق عليه أن إنشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا العظمى أى  
حق فى التدخل فى أمور مصر ولا يخل أدنى إخلال بما لمصر من حقوق  
السيادة على تلك المنطقة التى تبقى خاضعة لسلطة مصر ومنفذة فيها قوانينها  
كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية القسطنطينية المحررة فى أكتوبر  
سنة ١٨٨٨ والخاصة بحرية الملاحة فى قنال السويس

وبعد مضى عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان  
الأمر لمعرفة ما إذا كان استبقاء هذه المنطقة لم يعد له لزوم وما إذا لم يكن  
ممكناً أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال وفى حالة الخلاف  
يرجع الأمر إلى عصبة الأمم . .

هذا هو نص مشروع سنة ١٩٢٠ وأظن أن الفرق بين الحالتين من  
الوضوح بحيث لا يستدعى أن أعود إليه مرة أخرى .



بعد هذا أتقل إلى النقطة الثانية وهي مسألة السودان ولا أريد أن أطيل الكلام فيها فقد تناولها الكثيرون منا، ولكنى أود أن أقف عند نقطتين فيها :

النقطة الأولى : نص بصريح العبارة على أن الجيش المصرى الذى يرسل إلى السودان يكون تحت تصرف الحاكم العام ، ومعنى هذا أن الحاكم هو صاحب النفوذ الشامل فيما يتعلق بهذا الجيش .

قد يقال إن الحاكم العام يعين بمرسوم ملكى ، ولكن دعونا نقرأ نص اتفاقية سنة ١٨٩٩ التى أقرتها هذه المعاهدة لنرى من هو هذا الحاكم العام الذى يفوض إليه أمر التصرف فى الجنود المصرية التى ترسل إلى السودان .

تنص المادة الثالثة من اتفاقية سنة ١٨٩٩ على ما يأتى :

« تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان إلى موظف واحد يلقب ( حاكم عموم السودان ) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية ، .

ولسنا جميعاً بحاجة إلى تفسير هذا النص ، فمنذ وضعت الاتفاقية ونحن نفهم تفسير عبارة « بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ، فى هذا المقام ، ومعناها صراحة أن الحاكم العام انكليزى تعينه الحكومة البريطانية ولا يفصل من وظيفته إلا برضاء الحكومة البريطانية ، قالوا لا ، بل سنشارك فى تنظيم هذا الجيش ، والدليل على ذلك أننا سنرسل ضابطاً عظيماً للتشاور مع حاكم السودان. واسمحوا لى أن أقرأ لكم النص الخاص بهذا الموضوع وأستريحكم



الغذر فى كثرة قراءة النصوص ، لأنى أرى أن مدلولها الصريح أقوى من كل تعليق . نصت الفقرة ١٦ من المحضر المتفق عليه على ما يأتى :

« من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه نظراً لأن الحكومة المصرية ترغب فى إرسال جنود إلى السودان فأن الحاكم العام سيبادر بالنظر فى أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة فى السودان والأماكن التى يقيمون فيها والثكنات اللازمة لهم ، وترسل الحكومة المصرية فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطاً مصريةً عظيمًا يستطيع الحاكم العام استشارته فى هذه الأمور . »

فليس لنا إذن أن نختار الفرق التى ترسل إلى السودان أو أن نحدد عددها ، بل الحاكم العام للسودان هو صاحب هذا الحق ، ولسنا نحن الذين نحدد الأماكن التى يقيمون فيها ، بل الحاكم العام هو الذى يأمرنا بأن نرسلها إلى منطقة دون الأخرى . كذلك الثكنات اللازمة لهم ، وهذه أيضاً خاضعة لأمر الحاكم العام الانجليزى . كل هذا يحدده لنا الحاكم العام ونأتمر فيه بأوامره . جاء فى ختام الفقرة التى تلونها ما يأتى :

( وترسل الحكومة المصرية فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطاً مصريةً عظيمًا يستطيع الحاكم استشارته فى هذه الأمور ) ترسله يا حضرات النواب لا ليتشاور بل « يستطيع الحاكم العام استشارته فى هذه الأمور » ، لفظ مؤدب للقول بأن هذا الضابط يكون تحت تصرف الحاكم العام ، فلننتهج إذن بعودة الجيش المصرى إلى السودان ، ليكون تحت تصرف الحاكم العام يرسله أنى شاء فإذا وجد منطقة موبوءة يخشى على الدم الانجليزى



منها أرسل إليها الفرقة المصرية . وإن كانت هناك حاجة إلى شق الطرق كما كان في الماضي أو مد خطوط حديدية قامت الفرقة المصرية بذلك !!  
فمن منا يرضى بأرسال أبنائه لا للذود أو الدفاع عن مصر ، بل ليكونوا تحت إمرة الحاكم العام في السودان يتصرف فيهم كيف شاء .

من الغريب حقاً ألا يكتفى الانجليز بإبقاء جيش لهم في القطر المصرى بل يكلفوننا بتطهير الأماكن الموبوءة بالمalaria ، ولا نعمل نحن على إيجاد ضمانات لجيشنا بالسودان ، مع علمنا بأن المalaria متوطنة في ذلك القطر والجزء الجنوبي منه في حالة صحية لا تطاق ، وتكفيثنا الثقة بالحاكم العام للسودان وبأنسانيته ووطنيته ، غريب حقاً أن تقبل هذا الحل في اليوم الذى نقول فيه أصبحت لنا إرادة ، ولنا وجود !!

إنما تعود الجنود المصرية إلى السودان يا حضرات النواب ، لسبب واحد وهو أن الانجليز يخلون بالجيش الانجليزى من أن يكون على حدود الحبشة لعلمهم بأن هناك دولة فتية تجند الأحباش ، فأرادوا تجنيد المصريين حتى يكون الدم المصرى فداء للدم الانجليزى . هذا هو معنى ومبلغ ما وصلنا إليه دون أن يكون لنا أى ضمان .

قالوا كسبنا مسألة الموظفين : اقرأوا المادة الخاصة بذلك لتروا أى كسب غنمناه . كل ما أفدناه هو تفويض الحاكم العام في أن يعين الموظفين المصريين . وأن يكون لنا مفتش عام للرى يستشار في مسائل الرى فقط ، وفيما عدا ذلك ليس له أى نصيب في الاشتراك في مجلس الحاكم العام .

أسلفت القول بأننى — فيما يتعلق يبحث المعاهدة — سأتقيد بالمفاوضات السابقة ، ولكنى سأخرج على هذه القاعدة التى وضعتها لنفسى فيما يختص



بالامتيازات الأجنبية . ذلك لأنى فيها رأياً خاصاً منذ البداية ، وقد استمدت ذلك الرأى من دراستى للامتيازات بصفة خاصة ، ومن طبيعة عملى كـمستشار سابق فى المحاكم المختلطة ، ومن تجارب أخرى لها ارتباط بهذين الطرفين ، ولم أكن أخفى هذا الرأى عن أحد . فى سنة ١٩٢٦ وأثناء قيام الوزارة الائتلافية ، كان يوجد مشروع فى وزارة الخارجية بشأن توسيع اختصاص المحاكم المختلطة وكنت إذ ذاك مستشاراً بمحكمة الاستئناف المختلطة ، فوضعت تقريراً فى هذا الشأن بعثت به إلى المغفور له سعد زغلول باشا ، فأرسله بدوره إلى المغفور له ثروت باشا وزير الخارجية وقتئذ ، ولولا أنى لا أود الآن محاولة التأثير عليكم بأى ذكرى ماضية لقلت : إن المرحوم سعد باشا وافق على هذا التقرير .

وفى سنة ١٩٣٠ حينما كنت عضواً فى وزارة حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ، تحدثت إلى دولته وإلى زملائى فى شأن الامتيازات الأجنبية ، وفلت لهم إن الحل المعروض فيه خطر على مصر ، وفى العام الماضى ألقىت كلمة صغيرة بالجامعة الأمريكية عن هذا الموضوع نشرتها الصحف ، فأستسمح المعذرة إذا أنا خرجت فى هذه المسألة بالذات عن المقارنة بين هذه المعاهدة وبين مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠

ولانى لأصارحكم أن النصوص الواردة فى هذه المعاهدة عن الامتيازات تتفق كثيراً مع مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ وقد تمتاز عليها فى بعض نقاطها .

يا حضرات النواب المحترمين :

كنا نشكو من الامتيازات ، وكلنا نراها منحصرة أو ظاهرة فى قيام المحاكم المختلطة ، وفى فرار الأجانب الذين يرتكبون الجرائم من وجه القضاء المصرى ،



وفى عجز الحكومة المصرية عن إصدار تشريع يسرى على الأجانب إلا بقيود وشروط مبهظة تحول فى كثير من الأحيان دون إصدار هذا التشريع ، ولكن كيف نشأت هذه الحالة ؟

لا أريد أن أرجع بكم إلى التاريخ فأقصه عليكم من أوله ، ولكنى أكتفى بملاحظة واحدة ، هى أن الامتيازات لم تنشأ على الصورة التى نراها اليوم بل على صورة أخرى ، وذلك يرجع إلى نظام الدول فى الزمن الماضى . ففى ذلك الزمن لم تكن العلاقات بين الدول متصلة اتصالها اليوم ، ولم يكن الأجانب يستطيعون جئته أو ذهابا إلى البلاد الأجنبية بمثل ما يستطيعون اليوم لسهولة المواصلات بواسطة الطائرات والبواخر مما سهل سبل الانتقال فى سرعة ويسر .

كانت العلاقات بين الدول غير متصلة — كما أسلفت — ولهذا لم يكن الأجنبى يطمئن إلى الذهاب إلى دولة أخرى ، ومن أجل هذا كانت تعقد المعاهدات بين الدول ليصبح الأجنبى مطمئنا على وجوده فى غير بلاده ، أى أن الامتيازات الأجنبية كان منشؤها الخشية من مضارة الأجانب الذين يريدون أن يكونوا فى مأمن من كل اعتداء عليهم ، ولهذا نجد أن الامتيازات كانت تنص على أن يسمح للأجانب بحق دخول البلاد كما يسمح لهم بالتجول والتجارة فيها ، والسكنى فى فندق خاص يكونون فيه أحرارا فى اتباع تقاليدهم الخاصة ، ويتمتعون بالتقاضى فيما يقع بينهم أمام جهتهم المختصة كقنصلهم أو رئيسهم ، وفيما عدا ذلك لم تكن لهم امتيازات مطلقة ، فاذا قام نزاع بين أجنبى وبين مصرى أو عثمانى — باعتبار أن الامتيازات فى تركيا كانت قائمة كما هى قائمة فى مصر — أو حدث اعتداء من أجنبى على وطنى



لم يكن الأجنبي وقتذاك يطلب التمتع بحماية خاصة ، بل كل ما كان يرجوه أو يطمع فيه ، هو أن يأمن الانتقام الشديد .

إذن كان المرجع في القضاء بين الأجنبي وبين الوطني أو العثماني—سواء أ كان مدنياً أم جنائياً — هو السلطات المحلية

ثم بدأت حركة جديدة في تركيا لأعطاء الأجانب بعض امتيازات ، فيها خروج على القواعد المتبعة وقتذاك ، فنص على أن القضاء العادي لا يكون مختصاً بالنظر في المنازعات التي تقوم بين الأجانب والوطنيين ، بل يرفع أمرها إلى الباب العالي ليفصل فيها.

أما فيما يتعلق بالجرائم التي يرتكبها الأجانب فأنها لم تخرج عن اختصاص القضاء العثماني أو المصري ، بل نص على أن يحضر المحاكمة القنصل التابع له المتهم.

ومصر مع أنها كانت تابعة للدولة العلية ، فإن الامتيازات قد تطورت فيها تطوراً واسع المدى ، والسبب في ذلك أن الولاة في مصر كانوا يعملون على تشجيع الأجانب ليفدوا إليها فمنحوهم امتيازات كثيرة حتى أصبحوا مستقلين في قضائهم المدني والجنائي عن القضاء الأهلي.

وفي عهد الخديو اسماعيل أرادت حكومة نوبار باشا أن توجد للأجانب قضاء خاصاً ، لتضع حداً للفوضى القضائية التي كانت سائدة حينذاك ، ومن أهم الأسباب التي دعت الخديو اسماعيل إلى أن يلجأ إلى ذلك أنه كان يريد أن يسهل على الأجانب المقاضاة حتى يثقوا بتعهدات الحكومة المصرية لهم فأنشأ المحاكم المختلطة .



ولا يستطيع من عرف المحاكم المختلطة ، ورأى ما هي عليه من حسن النظام ودقة العمل ، وروح الجد والمثابرة ، وطريقة دراسة القضايا فيها ، وما يتبعه رجالها من تقاليد عالية في زمالتهم وتعاونهم ، إلا أن يعجب بتلك المحاكم ولكن لا يصح لنا أن نغض عن :

أولاً — أن وجود تلك المحاكم ، مهما حاولنا من تمصيرها ، فإنها في الواقع ونفس الأمر محاكم دولية ، وقضاتها أنفسهم يشعرون بهذه الصفة بل ويطلبون في كثير من الأحوال معاملتهم في الحفلات وغيرها أسوة بالهيئات الدولية

ثانياً — أن طبيعة تشكيلها تجعلها محاكم أجنبية ، لأن المصري لا يستطيع فيها أن يتكلم بلغته ، ولا أن يتصل بالقضاة عن طريق التفاهم المباشر ولا يصلح من هذا العيب السماح بأن يستعمل الخصوم اللغة العربية ( وهذا موجود بالفعل ) لأن الذي يهم صاحب الشأن ، هو أن يفهمه القاضى فهماً صحيحاً ، لا عن طريق الترجمة . ومن هو صاحب الشأن منا الذي يقبل أن يترافع في قضية بلغة يجهلها أغلب القضاة ؟

ثالثاً — ما يترتب على ذلك من إيهام المترافعين عنه بدفع أتعاب عالية حتى في القضايا التي قد يستغنى فيها عن المحامين .

رابعاً — ومن الصعوبات التي يكابدها الإنسان بعد هذه المحاكم عن المتقاضين ، فكثيراً ما نرى دائنين متعنتين يحولون ديونهم لأجنبي ، حتى تكون محكمة مصر والاسكندرية مختصة في قضايا قد يكون أصحاب الشأن فيها في قنאו أو أسيوط

وفضلاً عن ذلك فقد يترتب على وجود تلك المحاكم نزع حق الحكومة في التشريع بالنسبة للأجانب فيما يتعلق بالمسائل العقارية التي لم يكن فيما



مضى شك في حق الدولة في التشريع بالنسبة لها . ومن ذلك يجب أن ينظر الانسان بعين الحذر الشديد إلى كل تعديل يكون من شأنه توسيع اختصاص تلك المحاكم وتثبيت نفوذها .

والآن نبحث في مشروع التعديل الموجود في المعاهدة وهو يقضى :

أولاً — بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة ليشمل المسائل التي هي من اختصاص المحاكم القنصلية . وقد وضع لمسائل الأحوال الشخصية نص خاص واشترط لتحقيق هذا الاختصاص شروط معينة .

والذى نلاحظه هو أنه من غير المعقول أن نفكر في تنظيم الأحوال الشخصية للأجانب في الوقت الذى نرى بضع عشرة محكمة تفصل في الأحوال الشخصية للمصريين ، وأن من الأبهاظ غير المعقول أن نفكر في انشاء محاكم وقضاة من مال الدولة من أجل الحكم بالنسبة للأجانب وترك تنظيم أحوالنا الشخصية . فآلى أن يحين الوقت الذى تصير لنا فيه محاكم أحوال شخصية لجميع المصريين على السواء لا يحق لنا أن نتناول هذا الموضوع بالبحث لأنه يحملنا عبأ من غير مقابل .

أما فيما يتعلق بالقضاء الجنائى ، فإن نقل الاختصاص إلى المحاكم المختلطة قد يكون أفضل من بقاءه لدى المحاكم القنصلية في حالة واحدة هي الاعتداء على مصرى . أما إذا كان الاعتداء على أجنبى ، فليس من صالحنا أن ينظم القضاء لهم ونعفيهم من تكاليفه لأننا نعمل ذلك من غير مقابل ، بل نزيل سبباً من أسباب الشكوى ، قد يكون مدعاة للأجانب في التساهل معنا .

ثانياً — توقيت المحاكم المختلطة ، وقد يبدو ذلك شيئاً جديداً ، ولكن من يرجع إلى تاريخ تلك المحاكم يجد أنها كانت دائماً مؤقتة لمدة كانت تحدد أحياناً بخمس سنوات ، وأحياناً بسنة واحدة ، وأنه أخيراً عندما جددت



مدتها في سنة ١٩٢١ نص على أن يكون للحكومة المصرية حق إلغائها بشرط إخطار الدول قبل ذلك بسنة .

ثالثاً — حق سريان التشريع ، بما فيه التشريع المالي على الأجانب ، وهذه حقا خطوة إلى الأمام جاءت بها معاهدة سنة ١٩٣٦ كما جاءت بها المعاهدات السابقة ، غير أنه بحسب المعاهدات الماضية كان يجب عرض هذا التشريع على الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة للتحقق من أن التشريع المعروض لا يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث والتحقق على وجه الخصوص من أن التشريع المالي لا يحجب بحقوق الأجانب بما فيهم الشركات الأجنبية

أما في المعاهدة الحاضرة ، فقد أخذ هذا النص شكل تعهد من جانب الحكومة المصرية للحكومة الانجليزية . وهنا أستمح حضراتكم في أن أشير إلى أن النص الموجود في المعاهدة يختلف عن النص الموجود في مشروع سنة ١٩٣٠ أى أنه بمقتضى معاهدات سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٦ صار من حق الحكومة المصرية أن تشرع للأجانب ، ويسرى تشريعها عليهم بقيدتين : القيد الأول ألا يكون التشريع الذى يوضع مخالفاً للمبادئ المعمول بها في التشريع الحديث . القيد الثانى ألا يتضمن التشريع المالي تفريقاً مجحفاً بالأجانب . هذا النص موجود في المعاهدات الثلاث على السواء ، والفرق بين معاهدة سنة ١٩٣٦ ومعاهدة سنة ١٩٣٠ هو فيما يتعلق بالسلطة التى يرفع إليها النظر فى هل القوانين التى تريد الحكومة المصرية سنّها تدخل فى نصوص هذه المادة أم لا ؟ وهل هى تتضمن تشريعاً مجحفاً بالأجانب أم لا ؟ وهل هى تخالف التشريعات الحديثة أم لا ؟ — فى معاهدة سنة ١٩٣٠ كانت الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة هى الحكم فى ذلك . أما فى معاهدة سنة ١٩٣٦ فقد



أخذ هذا الموضوع شكل تعهد من الحكومة المصرية للحكومة البريطانية. وفي رأي أن هذا يفضل نظام سنة ١٩٣٠ لأن اشتغال السلطة القضائية بالعمل التشريعي عيب في النظام. ولأن القضاة في هذه الحالة لا يكونون إلا أداة للسياسة، ومن المصلحة أن تترك القضاة يشغلون بأمور القضاء فقط ويتركون السياسة لأهل السياسة.

فالتعديل في معاهدة سنة ١٩٣٦ هو خطوة الى الأمام عن معاهدة سنة ١٩٣٠ وما تقدمها ولكن يجب ألا نبالغ في تكييف هذه الخطوة التي خطوناها الى الأمام، لأن القيد الموجود بالمعاهدة لا يزال ماثلاً أمامنا، فلأنجليز أن يقولوا إن تشريعا من التشريعات التي أصدرتها الحكومة المصرية يخالف التشريعات الحديثة أو أن هذا التشريع يفرق بين الجانب والوطنيين أو أنه يحذف بالاجانب. لهم أن يقولوا هذا، فماذا يكون واجب المحاكم المختلطة التي يعرض عليها مثل هذا التشريع؟ يمكنها أن تقول أحداً من: فأما أن تقول إن المحاكم المختلطة — وقد أخرج التشريع من اختصاصها — ليس لها أن تنظر في الأمر، وليس عليها إلا أن تطبق التشريع الصادر من الحكومة المصرية كائناً ما كان. وأما أن توقف النظر في الدعوى لحين الفصل في الخلاف بشأن التشريع

ولا أخفى عنكم أنني اجتمعت بعدد من رجال القضاء الأهل والمختلط فكان رأيهم جميعاً في صف الحل الثاني، وهو وقف الفصل في النزاع حتى يفصل في مشروعية القانون بالطرق الدبلوماسية. وإلا فلو أريد غير ذلك لجعل النص صريحاً في أن المحاكم المختلطة يجب عليها تطبيق التشريع الذي يصدر في مصر. وهذا التفسير الأخير هو الذي يتفق ونص المادة ١٨ من الملحق وهي:



« من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة الثالثة عشرة

أن المسائل التي ينطوى عليها هذا التصريح لا تخضع لقضاء أى محكمة فى مصر ،  
هذا التفسير كما قدمت يجعل المسألة محل نظر ويقل كثيراً من الاغتراب  
بهذه الخطوة التى وصلنا إليها فيما يتعلق بحق التشريع ...

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الله الحيدى — أرجو من حضرة

النائب المحترم أن يكمل تلاوة نص الفقرة الخامسة من ملحق المادة  
الثالثة عشرة .

حضرة النائب المحترم الدكتور بهى الدين بركات — أرجو حضراتكم

أن تفسروا الى نص المادة ١٨ وهو ملحق متفق عليه : ويقول لكم بأن هذه  
المسائل لا تخضع لقضاء أى محكمة فى مصر بل لقضاء محكمة أخرى . فما هى  
هذه المحكمة الأخرى ؟ إنها بالطبع ستكون محل اتفاق عليها ، وكما قلت  
لحضراتكم إن المحاكم لا تنظر فى هذا الشأن ، ولا يخفى أن المحاكم عند  
ما تعرض عليها قضية مدنية ويدفع أحد الخصوم فيها بأنكار بنوة خصمه  
مثلاً فلا تفصل المحاكم الأهلية فى القضية إلا بعد أن تفصل الجهة المختصة  
وهى المحاكم الشرعية فى موضوع البنوة ، وكذلك الحال بالنسبة للقضايا المدنية  
التي يتوقف الفصل فيها على الحكم فى مسألة جنائية ، فإن المحاكم المدنية ترجىء  
الفصل فى الموضوع المدنى المعروض أمامها حتى تفصل المحكمة الجنائية  
فى الموضوع الجنائى .

قد يقال إننا كسبنا تصريح إنجلترا فى المادة الرابعة من الملحق ، ونصها  
( من المتفق عليه أنه فى حالة ما إذا وجد من المستحيل تحقيق التدابير المشار



فما لو تضاعف عدد القضايا وازدادت مصالح الأجانب وعلاقاتها بالمحاكم المختلطة ؟

لنتقل بعد ذلك إلى الكلام عن الأعباء المالية التي تكفلنا بها في المعاهدة المعروضة علينا . وسأرتبط في بحثي هذا بما وصلنا إليه في المعاهدات السابقة أو بعبارة أوضح بمعاهدة سنة ١٩٣٠

### أولا — الشككات :

قد تبين لحضراتكم أن الشككات تكلفنا نفقات باهظة ، ولا أريد أن أحدد نسبة وإنما أريد أن أقول إنها تكلفنا نفقات أبهظ جداً مما كان في الحسبان ، فقد كانت معاهدة سنة ١٩٣٠ تلزمنا بأن تتحمل نصف تكاليف شككات الاسماعيلية . ولكن بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ ستصرف مصر على إنشاء الشككات ستة أضعاف ما كان مفهوماً أنها ستنفقه بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٠ .

أنتقل بعد ذلك إلى الكلام عن الطرق والسكك الحديدية .

لا يخفى على حضراتكم أن هذا الباب لا نظير له في المفاوضات السابقة . ولست أرغب في الكلام عن تفاصيل كثيرة ، فقد شرح حضرة الزميل المحترم الأستاذ فكرى أباطه المادة الخاصة بهذا الباب وسماها مادة «الدناجل» وهي تنص على إنشاء الطرق ، وتفصل طريقة ذلك ، إلى حد أن اشترطت أن يتحمل الطريق  $\frac{1}{8}$  من الأطنان ، وغير ذلك من القيود التي فيها من التكاليف المالية ما فيها . ولا شك أن تلك التكاليف التي لا نعرف مداها هي عبء ثقیل على كاهل الخزانة والممول المصرى .



إليها في الفقرة الثانية فإن الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة  
إزاء نظام الامتيازات بما فيه إلغاء المحاكم المختلطة ( والنص الانجليزي يقول  
( its full rights ) فهو في الواقع ليس مانحاً حقاً ولا مغيراً مركزنا الذي  
نحن فيه الآن ، وليس معناه إلغاء الامتيازات إذا كان إلغاؤها مخالفاً للتعهدات  
وهو لا يخلينا مطلقاً من الوضع الذي نحن فيه الآن ، وهو أننا إذا عملنا  
عملاً مخالفاً للتعهدات السابقة فللدول الحق في أن تقف في سبيل هذا العمل

إن المعاهدة يا حضرات النواب تربطنا بالامتيازات كما تربطنا بأمور  
مخصصة معينة للأجانب فإذا كنا نحتفظ بكامل حقوقنا ، فما هي هذه الحقوق ؟  
وهل يدخل فيها أننا نملك إلغاء الامتيازات وحدنا ؟ هذا ما لا يدل عليه  
النص . فالمادة بحالتها الحاضرة لا تكسبنا جديداً ، بل معناها أن الحكومة  
الانجليزية وعدت أنها لا تقف في سبيلنا إذا ما أردنا أن نستعمل حق  
إلغاء الامتيازات بما فيها المحاكم المختلطة . إذن يتبين لحضراتكم أن الحالة  
التي اتفقنا عليها في الامتيازات لها خطرها الشديد ، لأننا تعاقدنا مع إنجلترا  
على تحويل الاختصاص القنصلي واختصاص الأحوال الشخصية للأجانب  
إلى المحاكم المختلطة ، ووعدنا بزيادة الموظفين وعدد القضاة ، فإذا كانت المحاكم  
المختلطة بحالتها الحاضرة خطراً يهدد البلاد ونحن لا نستطيع دفعه ؛ فماذا  
يكون شأننا عندما تكون أكثر قوة وتشبك المنافع وتزيد المصالح  
ويتضاعف عدد القضاة والموظفين ؟

لا شك أننا نكون حينذاك في حالة أصعب جداً من الحالة التي نحن  
عليها الآن . فإذا كنا اليوم لا نستطيع إلغاء المحاكم المختلطة ، مع أن لنا  
الحق في ذلك بشرط إخطار الدول قبل ذلك بسنة ، فماذا يكون مركزنا



يقولون إن الحكومة قد قدرت تكاليف الطرق الواجب إنشاؤها  
حالا بمليونين من الجنيهات ، كما قدرت تكاليف الطرق المشترك عملها عند  
الاستطاعة بمليونين آخرين .

وإني أسمح لنفسي بالقول إن عبارة « ستنشأ في أقرب وقت مستطاع »  
معناها أن انجلترا تحتفظ لنفسها بالحق في المطالبة بها متى شاءت .

لا أريد أن أطيل عليكم الكلام فيما يتعلق بالتكاليف والأعباء المالية ،  
ولكنني أضع أمام أنظاركم شيئاً واضحاً يبين مدى هذه الأعباء المالية .

نصت الحكومة في خطاب العرش على ما يأتي :

« وقد أدرج في مشروع الميزانية الذي سيعرض قريباً على حضراتكم  
اعتماد بنصف مليون جنيه للصرف منه على غرضين : ( أولاً ) إنشاء قرية  
نموذجية بكل مركز من مراكز القطر جميعه ، ( ثانياً ) إقامة أربع محطات  
رئيسية لتغذية مناطق واسعة بالمياه الصالحة للشرب والاستعمال المنزلى... الخ »  
هذا ما ورد في خطاب العرش ، وقد تبين بعد ذلك أن إنشاء قرى  
نموذجية غير ممكن التنفيذ لبهاظة التكاليف ، حيث تتكلف القرية الواحدة  
نحو ثلاثين ألفاً من الجنيهات . ولذلك اكتفى بإنشاء قريتين نموذجيتين  
بدلاً من مائة قرية تقريباً ، مع إصلاح بعض القرى ، وردم اثنتين  
وسبعين بركة .

هذا واني أتلو على حضراتكم بعض ما ورد في تقرير لجنة المالية عن  
مشروع ميزانية وزارة الصحة :

« وقد رأت لجنة المالية أن مبلغ الـ ٤٦٥٠٠٠ ج . م المخصص للقرى  
النموذجية ومحطات المياه الصالحة للشرب لا يتيسر استنفاده في الفترة الباقية



من العام فى الوجهين المذكورين، ولذلك رأت اللجنة أن ما يتوفر من هذا المبلغ فى هذا العام يستخدم فى إصلاح القرية الحالية وردم البرك وقد وافقت الوزارة على ذلك .

إن المقابلة البسيطة بين ما أشير إليه فى خطاب العرش وما ورد فى تقرير اللجنة — فى الوقت الذى لم يمض فيه على هذا الخطاب غير شهرين — كافية للحكم بأن إنشاء القرى على الوجه الذى ورد فى خطاب العرش كان مستحيلا . وأكبر ظنى أن تنفيذ برنامج إنشاء الطرق سيكون تقدير الزمن فيه على هذا الأساس . إذ من المعقول أن الانكليز عند ما اشترطوا كل هذه الاشتراطات الخاصة بالطرق اشترطوها وهم عالمون بمدلولها .

من يتصور أنهم يضعون لإنشاء الطرق جملة مواد إذا كان القصد إنشاء طرق عادية ؟ ! ! أظن هذا غير معقول ، وإذا أضفتم حضراتكم إلى ذلك ما ينفق على السكك الحديدية والمطارات ، أدركتم الوضع الذى أوجدتنا فيه المعاهدة من حيث التكاليف المالية وغيرها .

أما عن الجيش الذى سترسله إلى السودان . فتعلمون حضراتكم أنه سيكون تحت سيطرة الحاكم العام يحدد لنا عدده ، وموقع ثكناته ، ومحل إقامته إلى غير ذلك . ولا يخفف من عبء النفقات الواجب صرفها على السودان الاتفاق المالى الذى وضعت مبادئه أخيراً ، لأننا نعلم جميعاً أن ميزانية السودان فى حاجة إلى الإعانة ، وأنها لا تستطيع أن تقوم بنفسها . وقد اشترط لقطع هذه الإعانة أن تخطر حكومة السودان أخطاراً كافية . فما هو معنى الأخطار الكافية ؟ أليس هو الذى تتمكن به حكومة السودان من تدبير أمرها ؟ أو ليس ذلك تابعا لظروفها المالية ؟



زمهوتى المحترمين :

ليس لنا أن نقول إن تلك الاتفاقات المالية لا تهمنا ، لأننا إذا عدنا إلى تاريخ مصر الحديث ، وجدنا أن الباب الذى دخلت منه انجلترا وغيرها من الدول هو الباب المالى ، وانا اضطررنا فى الوقت الذى ارتبكت فيه أمورنا المالية إلى تعيين وزير انجليزى وآخر فرنسى فى الحكومة المصرية حتى قبل الاحتلال .

لم فعلنا ذلك ؟ فعلناه لأن أمورنا المالية كانت قد اضطربت . وإذن فالأعباء المالية يا حضرات النواب لها كل قيمتها ، ولها وزنها ، فإذا تورطنا فى التزامات مالية فوق طاقتنا كان معنى ذلك أحد أمرين :

إما أن نضحى بكل إصلاح نستطيعه فى الداخل .

وإما أن نؤجل اليوم الذى يمكن أن نقول فيه إننا نستطيع أن نحقق استقلالنا . لأن جميع المنشآت المالية يجب أن تتم قبل أن ينتقل الجيش . فإذا لم تتم ووقعنا فى ارتباك مالى كانت النتيجة أن نعيد من جديد تاريخ مصر الحديث الذى كابدها منذ سنة ١٨٧٠

وفى الختام أرجو أن أكون قد أديت واجبى ، وبينت لحضراتكم رأى فى المعاهدة ، فان وافقتم عليه فذاك ، وإلا فلکم الرأى الأعلى



## تذييل

أشار حضرة النائب المحترم الى كلمة القاها  
في قاعة بورت التذكارية في ٧ فبراير سنة  
١٩٣٦ عن « منشأ الامتيازات الأجنبية  
وبعض تطوراتها » ونرى انما للبحث إدراج  
ما ختم به مقاله المذكور بعد أن وصف  
الصعوبات التي نشأت عن وجود الامتيازات  
الأجنبية ؛ فقال :

... حاول البعض أن يصف علاجات تلك الحالة بتوسيع اختصاص المحاكم  
المختلطة وجعل قضائها يمتد الى جميع الجرائم التي يرتكبها الأجانب وإلى  
الأحوال الشخصية كذلك .

وتكاد هذه الفكرة تكون أساس الإصلاح الذي يبتغيه كثير من رجالنا  
الذين تولوا أمور مصر ، وقد يتبادر الى الذهن أن في ذلك إصلاحا كبيرا  
للحال الحاضرة لأنه يترتب عليه تنظيم القضاء الجنائي بالنسبة للأجانب وعدم  
إفلات كثير من المجرمين الذين يفلتون أمام المحاكم القنصلية وأمام محاكم  
بلادهم لأسباب متفاوتة ، ولكن يجب ألا يفوتنا أنه يترتب على ذلك أيضا  
تحويل الاختصاص بالنسبة للمصريين الذين يكونون مشتركين في الاتهام  
مع الأجانب أو الذين ترفع عليهم دعاوى الجرح المباشرة أو غير ذلك ، إلى  
المحاكم المختلطة مع أن أغلبية قضائها لا يفهمون ولا يعرفون عاداتهم ، ولا



يدركون مدى شهادة الشهود ، ولا يستطيعون أن يقدرُوا جميع الدقائق التي تساعد القاضى والمحقق على تكوين رأيهِ وتكييفهِ تبعاً لما تملِيهِ حالة المتهم والشهود ، أضف إلى ذلك أن مثل هذا التعديل يجعل المتهمين المصريين وأغلبهم من الفقراء وعامة الشعب ، لا يستطيعون أن يصلوا الى الدفاع عن أنفسهم إلا بتكبد نفقات باهظة ليكون لهم محامون يفهمون لغة القاضى .

وليس يصلح علاجاً لتلك الحالة ولا يقلل من خطورتها اشتراط أن يكون للمتهم ومحاميه حق الترافع أمام تلك المحاكم باللغة العربية ، إذ الحماية تفقد أهميتها ، والقضايا الجنائية تضيع كل قيمتها إذالم يكن الاتصال بين القاضى والمتهم والشهود والخصوم اتصال فهم ومعرفة حقيقيين ، وهما لا يتوافران أمام أغلبية من القضاة تجهل لغة المترافعين والمتهمين ؛ لذلك نرى من الخطر الشديد التوسع فى الاختصاص الجنائى على هذا النحو ، وإذا كنا نحن الآن نشعر بثقل عبء المحاكم المختلطة فماذا يكون الحال إذا زاد نفوذها ، وقوى سلطانها ، وكثر عدد قضاتها ؟

منذ سنتين شغل الرأى العام وشغلت الحكومة المصرية وشغل القضاء المختلط ورجاله بأزمة لا يزال أثرها قائماً إلى اليوم فى صميم أعلى هيئة قضائية مختلطة ، بشأن حق المصرى فى رئاسة الجلسات وكتابة الأحكام باللغة العربية وهى مسائل — على أهميتها وشدة مساسها بالعزة القومية ، لا تخرج عن كونها أعراضاً بسيطة لمسألة الامتيازات فى طورها الحاضر ، ومع ذلك لم تكف سنتان لمعالجتها وعلى فرض حلها لصالح مصر فإنها لا تغير الحالة التى نشكو منها تغييراً يذكر ؛ لذلك نرى أن العلاج الصحيح لا يصح أن يقتصر على المسكنات والأعراض ، بل يجب أن يتناول الامتيازات من أساسها .



فالامتياز التشريعى يجب إلغاؤه ليعود للحكومة المصرية حقها كاملا فى سن القوانين النافذة على جميع السكان على السواء .  
والامتياز المالى يجب أن يلغى كذلك ليتحمل الجميع عبء تنظيم الدولة والحكومة .

أما الامتياز القضائى فيجب أن يحل على أساس توقيته لمدة يلغى بعدها ونحن إذا كنا نرى وجوب توقيته فذلك لأننا نخشى الانقلابات العنيفة ونرى الخير فى الوصول إلى النظام الجديد تدريجيا ، فإن أبت الدول إلا التمسك بهذه الأنظمة البالية وبأن تكون مصر من بين البلاد المتصلة بالمدنية هى وحدها التى لا سلطان لها فى بلادها ، فإن الحكومة المصرية تكون فى حل عند ذلك من استعمال حقها الذى اتفقت مع الدول عليه . ولا شك أن الحكومة المصرية إذا أظهرت الجد فى التمسك بحقها ، كان ذلك سيلا إلى حل مشكلة الامتيازات بما تقضى به روح العصر والحق والعدل .



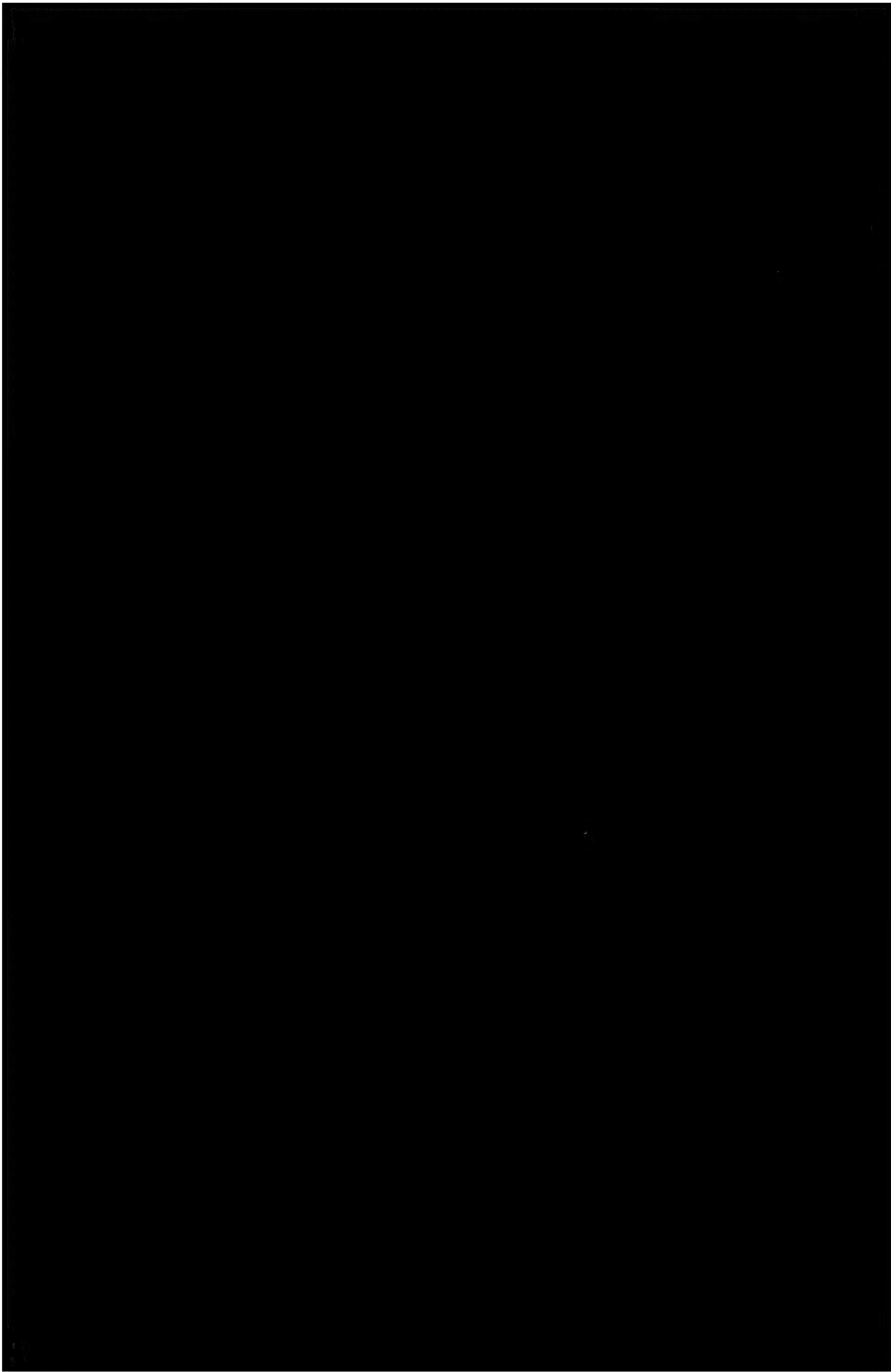
في يوم الاحد ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ تم طبع  
كلية « الدكتور بهي الدين بركات بك »

بمبار النشر الحديث

« مطابع احمد الصاوي محمد » بالقاهرة

٧ شارع فؤاد الاول - تليفون ٥٥٤٥٥

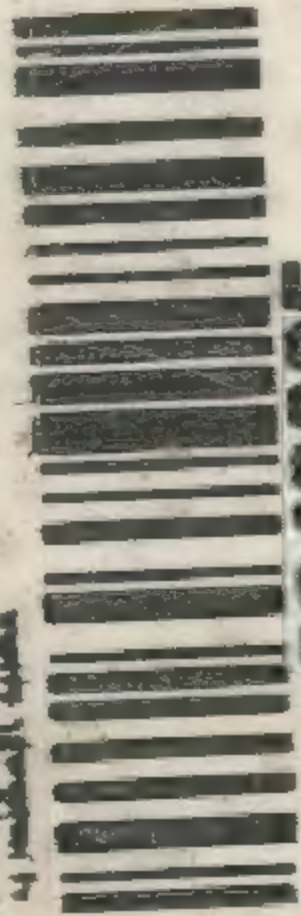






دار النشر الحديث  
مطابع احمد الصاوي محمد  
٧ شارع فؤاد الاول ٥٥٢٥٥  
القاهرة

Bibliotheca Alexandrina



0248085

ol.  
04  
7